

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(أ) من جدول الأعمال

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية مستدامين وشاملين للجميع

المائدة المستديرة الأولى تحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة

الأونكتاد الثالث عشر

المعقود في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- أظهرت المناقشة أن التوقعات المنتظرة أمام الاقتصاد العالمي، عقب أسوأ أزمة اقتصادية منذ عام ١٩٢٩، تتمثل في استمرار الركود في البلدان المتقدمة لعدة سنوات. واحتمالات وقوع أزمة جديدة مرتفعة، ولم تتح التدابير المطبقة رؤية بريق من النور للخروج من النفق المظلم. وأبرز الخبراء أهمية خروج النقاش الدائر بتشخيص سليم لأسباب الأزمة. لقد نشأت الأزمة العالمية عن إزالة الضوابط في القطاع المالي، لا عن السياسات المالية؛ فكان العجز المالي أثراً للأزمة لا سبباً فيها. وتلك هي الحال أيضاً فيما يتصل بالعديد من الأزمات في البلدان النامية في خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. واستناداً إلى تشخيص خاطئ، جنحت السياسات الرامية إلى حل الأزمة العالمية عن طريق التعديلات المالية وإحلال المرونة في سوق العمل إلى تفاقم الوضع بالحد من الطلب العالمي والمحلي.

٢- وأشار الخبراء أيضاً إلى تجارب السياسات الهيكلية التي شوهدت في البلدان النامية في العقود السابقة، والتي فرضتها في حالات عديدة المؤسسات المالية الدولية، والتي انطوت على

تحرير التجارة وتحرير حساب رأس المال والخصخصة وإزالة الضوابط المالية. وأدت هذه السياسات إلى التحول عن التصنيع، وعدم الاستقرار المالي، وبطء النمو، وعدم كفاية الوظائف المنشأة. ولوحظ أن الفقر لم ينخفض بالقدر الملحوظ في العديد من البلدان الأفريقية، وإن كانت قد شهدت في السنوات الأخيرة نمواً قوياً في ناتجها المحلي الإجمالي. كما أن هذه البلدان تسجل معدلات مرتفعة من البطالة، ولا سيما بين جموع الشباب. وأعرب العديد من الخبراء والمتكلمين عن قلقهم إزاء هذه العملية من عمليات النمو دون تنمية. وجرى أيضاً اعتبار انعدام المساواة في الدخل، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، واحداً من التحديات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، يؤثر تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

٣- وجرى أيضاً التأكيد على أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تعتمد اعتماداً شديداً على صادراتها من السلع الأساسية التي تتقلب أسعارها بشدة. وقد زاد هذا من تعرضها للصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، جنح الاستثمار الأجنبي المباشر في المواد الخام إلى أن يكون كثيف رأس المال. ولتحقيق التنمية المستدامة، تحتاج هذه البلدان إلى سياسات تتيح إضافة القيمة من أجل إنشاء الوظائف.

٤- وكشفت المناقشة عن ثغرات في عمل القطاع المالي، حيث لا تنظم الأسواق المالية نفسها بنفسها ومالت إلى المضاربة، وتسببت في تقلب الأسعار واختلالها. وقد أثر هذا على أسواق ذات أهمية حيوية للاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية، مثل احتياطات القطع الأجنبي والسلع الأساسية (وبخاصة الأغذية والنفط).

٥- وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالسياسات التي يتعين تطبيقها، اتفق الخبراء والمتكلمون على ضرورة إحداث تغيير في النموذج في اتجاه عولمة محورها التنمية ونمو شامل للجميع. ومن المفترض أن يستلزم ذلك تغييراً كبيراً في اتجاه السياسات الاقتصادية الكلية وفي إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي. ويوجد بصفة خاصة اتفاق واسع على ضرورة تحسين التنظيم المالي من أجل وضع القطاع المالي في خدمة القطاع الحقيقي. ويتضمن ذلك تنظيم تدفقات رؤوس الأموال، والأدوات المالية، والمضاربة في السلع الأساسية، وصناديق التحوط، والجنان الضريبية، ووكالات التسعير، وفرض الرقابة على المنتجات المالية. وشدد الخبراء أيضاً على ضرورة إيجاد بنية مالية دولية جديدة تتضمن تمثيلاً أكبر للبلدان النامية ونفوذاً أكبر لها في اتخاذ القرارات، وتحسين استخدام حقوق السحب الخاصة، واستحداث ضريبة مالية على المعاملات.

٦- ويوجد أيضاً اتفاق واسع على دور الدولة في التنمية الاقتصادية. واعتُبر الاستثمار العام في الهياكل الأساسية أمراً ضرورياً لزيادة الطاقات الإنتاجية وتحسين معدلات الاستثمار بوجه عام. ولما كان الإنفاق الحكومي يدعم النمو الاقتصادي، فمن الممكن التوسع فيه دون تهديد لموازنات المالية العامة. غير أن نقص الموارد المالية الضرورية قد يشكل عائقاً في بلدان عديدة، بل وفي البلدان الغنية بالموارد، مما يتطلب زيادة الضرائب.

٧- وجرى التسليم بأن لدور الدولة أهمية حيوية أيضاً في زيادة الطلب المحلي عن طريق السياسات المتعلقة بالدخل والعمالة، مثل الحد الأدنى للأجور، والمساومة الجماعية، والتحويلات الاجتماعية. فمن شأن وجود أسواق محلية وإقليمية قوية أن يتيح إحلال التوازن في اقتصادات البلدان النامية والحد من الاعتماد على الصادرات، وبخاصة في سياق تباطؤ النمو في البلدان النامية. وأثيرت مخاوف في الحالة الخاصة التي تمثلها الصين من أن يؤدي التحرير المحتمل لتدفقات رأس المال إلى زعزعة الاستقرار المالي.

٨- وقد أتاحت السياسات الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية للعديد من البلدان النامية امتصاص تأثيرات الأزمة المالية العالمية. ووفر التراكم السابق لاحتياطات القطع الأجنبي الحيز السياسي الضروري لذلك. غير أنه لوحظ أيضاً أن عدداً من البلدان النامية التي عانت من مشاكل الديون الخارجية واجه صعوبات إضافية في معالجة تأثيرات الأزمة، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت في السنوات الأخيرة.

٩- وأكد الخبراء أن الاستجابات السياساتية المطبقة في البلدان المتقدمة لمعالجة الأزمة لم تحقق النتائج المنشودة في تلك البلدان، وأنها تسببت في تأثير سلبي في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، ومن جانب الطلب، ترتبت على محاولة ترسيخ التقشف المالي آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية، وتأثير انكماش في بقية أنحاء العالم. وعلى الجانب النقدي، لم ينعش التخفيف الكمي النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وإنما كانت له تبعات أثرت على البلدان النامية. وكما هو مبين في حالات التعافي الناجحة من الأزمات المالية والاقتصادية في البلدان النامية، ينبغي أن تتضمن الاستجابة الاقتصادية الكلية للأزمات سياسات داعمة مالية ونقدية وأخرى تتعلق بالدخل.

١٠- وجاء ذكر التكامل الإقليمي كعامل مهم للحد من التعرض للمؤثرات الخارجية ولتعزيز النمو على المدى البعيد. وارتئي أنه ينبغي أن يشمل المجالين المالي والتجاري، بل والتكامل بين الهياكل الأساسية أيضاً، ولا سيما النقل، حتى تحقق الاتفاقات الإقليمية النتائج المنشودة. وفيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية، أكد عدة خبراء أهمية استكمال جدول أعمال التنمية للدوحة بنتائج إنمائية حقيقية، وبخاصة في صالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تهدف أيضاً جهود التنمية الدولية إلى تحقيق اقتصاد أخضر من أجل التصدي لتحدي تغير المناخ.

١١- وأقر عدة خبراء ومتكلمين بضرورة تعزيز دور الأونكتاد في البحث والتحليل لمعرفة أسباب الأزمة المالية وآثارها، فضلاً عن الاستجابات السياساتية المناسبة. وجرى الاعتراف بوجه عام بأن الأونكتاد قدم رأياً ثانياً قيماً بالإضافة إلى الرأي الذي قدمته منظمات دولية أخرى بشأن سياسات النمو والتنمية وبشأن إصلاح النظام المالي الدولي في العالم.